

الحرمان النسبي كمدخل تفسيري للعنف والتمرد داخل المجتمعات

Relative deprivation as an explanatory approach to violence and rebellion within societies

مصطفى خواص

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)

Khouas.mostapha@enssp.dz

تاريخ الاستلام: 2022/02/27 تاريخ القبول: 2022/03/22 تاريخ النشر: 2022/06/06

ملخص:

تسعى الدراسة إلى الإضاءة على مفهوم الحرمان النسبي، ثم نظرية الحرمان النسبي، من حيث المفهوم والنشأة التاريخية والتطور، والبحث في قدرة هذه النظرية على تفسير العنف والتمرد داخل المجتمعات. تنتهج الورقة مقارنة تاريخية تحليلية في فحص مفهوم الحرمان النسبي، وتهدف من خلال هذا إلى توسيع إدراك الباحثين وصناع القرار في نظرتهم إلى المشكلات والأزمات خاصة ما تعلق منها بالتمرد والعنف. يندلع العنف حسب هذه النظرية عندما تتناقض توقعات الفرد أو الجماعة، مع الواقع المعيش، ويخيب أمله في التغيير. يمكن للأنظمة الحاكمة أن تتخلص من هذا العنف، إما عبر المعالجة الحقيقية للمشكلات المختلفة، أو يمكن توجيه أنظار الأفراد إلى أشياء أخرى.

كلمات مفتاحية: الحرمان؛ نظرية الحرمان النسبي؛ العنف؛ الإرهاب؛ التمرد.

Abstract:

The study seeks to illuminate the concept of relative deprivation, then the theory of relative deprivation, in terms of concept, historical origin and development, and research the ability of this theory to explain violence and rebellion within societies. The paper takes a historical-analytical approach in examining the concept of relative deprivation, and through this it

aims to broaden the awareness of researchers and decision-makers in their view of problems and crises, especially those related to rebellion and violence. According to this theory, violence erupts when the expectations of the individual or group contradict the lived reality, and he is disappointed with change. Political systems can get rid of this violence, either by addressing the problems, or by directing the eyes of individuals to other things.

Keywords: Deprivation; relative deprivation theory; violence; terrorism; rebellion.

المؤلف المرسل: مصطفى خواص

1. مقدمة:

يعتبر مفهوم شيء أمر مهما جدا في البحث العلمي عامة، وفي البحوث الاجتماعية والإنسانية خاصة، بل إن هناك من الدراسة من يكون شغلها الشاغل هو البحث في مفهوم ظاهرة ما وتعريفها تعريفا دقيقا، وقد يستغرق الامر من الباحثين جهدا كبيرا دون الوصول إلى الضبط النهائي للتعريف، لأن المفاهيم تنقسم حسب بعض المفكرين إلى مفاهيم قبلية أو محضة، وأخرى بعدية أو تجريبية. المفاهيم القبلية هي المفاهيم غير المستقاة من التجربة، أي لا توجد تجربة استخلصت منها النتيجة، مثل مفهوم الوحدة. أما المفاهيم البعدية أو التجريبية فهي تصورات عامة تحدد أصناف أشياء معطاة أو موضوعة، وتناسب بكيفية واحدة وكلية، لكل فرد من الأفراد المكونين هذه الأصناف. مثل مفهوم اللذة. يرى التجريبيون أن لا وجود لمفاهيم قبلية، ويرى الفلاسفة أن المفاهيم القبلية هي على العكس المفاهيم الدقيقة لا غير، وكل مفهوم بعدي قد لا يقوم إلا على التشابه، وليس على الماهية. هذا الصراع حول كيفية نشأت أو بناء المفهوم الصحيح ينقل الازمة إلى داخل كل بحث علمي جاد، هل المفهوم الذي نعطيه إلى شيء ما، هو مفهوم قبلي مجرد، أم هو مفهوم بعدي مختبر، وأيهما أكثر صدقية في التعبير عن واقع الشيء. (لاند، 2001، الصفحات 194-195)

تسعى الدراسة إلى ضبط ومعالجة مفهوم الحرمان النسبي، وهو مصطلح بزر في الدراسات السياسية والاجتماعية، كنظرية تحاول تفسير الأسباب التي تجعل البشر ميالين إلى التمرد واستخدام العنف. وأهم ما

يمكن الإشارة إليه في دراسة الحرمان النسبي، أن الامر لا علاقة له بالفقر أو الوضع المادي المزري أي "الحرمان الطبيعي" المعروف لدى الناس، فقد يشعر الانسان بالحرمان النسبي رغم أنه في حال مادي أفضل من الكثير، في الأنظمة السياسية عادة الطبقة الوسطى هي التي تطالب بالتغيير، رغم أنها في وضع أحسن مقارنة مع الطبقة الفقيرة أو الكادحة، والتي عادة تريد الحفاظ على الوضع القائم، لذلك الوضع الاقتصادي للفرد لا يعني الشيء الكثير، الامر مرتبط أكثر بتموحدات الفرد أو المجموعة مقارنة مع وضعها القائم.

تهدف الدراسة من خلال تشريح مفهوم ونظرية الحرمان النسبي إلى إعادة الإجابة على سؤال: من أين نبدأ؟ سواء في معالجة الظاهرة الإرهابية، أو العنف المجتمعي، أو الإصلاح السياسي في البلدان، فعادة الحكومات تركز فقط على الحرمان المادي الاقتصادي فقط، مهملة الجوانب الأخرى، لذلك تقديم هذا المفهوم والنظرية بمعناهم الواسع هدفه توسيع نظرة الباحثين وصناع القرار للمشكلات والأزمات في البلدان المختلفة.

2. من الحرمان إلى الحرمان النسبي:

قبل الكشف عن كيفية مساهمة الحرمان النسبي في نشر العنف والإرهاب والتمرد وصناعة البيئة المناسبة لهم، وجب تحديد المقصود من مصطلح الحرمان، وكيفيات انتشاره في المجتمع، والمؤشرات التي يمكن عبرها معرفة درجة انتشاره، ومن هو المتسبب في إحداث الحرمان في مجتمع ما؟ والمؤكد أنه لا يحصل حرمان بين ليلة وضحاها، بل دائما أو في الغالب يكون الأمر نتيجة سيرورة كاملة، ومدة زمنية طويلة، يتحكم فيها بطبيعة الحال النسق السياسي، باعتباره يقود باقي الأنساق داخل أي مجتمع، أي أن النظام السياسي بكل مؤسساته الرسمية وغير الرسمية، وبصورة أدق نظام الحكم باعتباره المدير الفعلي للمجتمع، والمالك الوحيد لسلطة القهر وإنفاذ القانون وتوزيع الموارد والحقوق داخل الدولة، يمكن أن نحمل هذا الأخير مسؤولية شبه كاملة عن أي حالة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية يعرفها المجتمع، سلبية كانت أو إيجابية.

1.2. الحرمان:

يستلزم تعريف الحرمان النسبي، بداية فك الارتباط بينه وبين الحرمان، أو الحرمان المطلق، أو الحرمان المادي، على مختلف المصطلحات التي قد يأتي بها. إن الحرمان النسبي ليس هو الحرمان المادي، أو

الحرمان المطلق، أو الفقر البشري، أو الفقر المتعدد الأبعاد، وإذا كانت الدراسة تنطلق من فرضية أنه كلما زاد الحرمان النسبي لجأ الأفراد والجماعات إلى العنف السياسي، سواء بالاحتجاج البسيط، أو المظاهرات العنيفة أو الحرب الأهلية أو الإرهاب، أو كلها معاً، فإنه في المقابل كثيراً ما تساءل العلماء والفلاسفة والمفكرين حول لماذا لا يثور الفقراء والمحرومون؟ لماذا هؤلاء المحرومين المعدمين في الغالب يعيشون في حالة سلام مع هذا الحرمان، ولا يفكرون في التمرد والثورة؟ هذا يعني أن الحرمان مفهوماً يحمل دلالة معينة، في حين أن الحرمان النسبي مفهوماً يحمل دلالة أخرى مختلفة تماماً عن الأول.

لغويا الحرمان مصدره هو الحرْم وهو المنع، والحرمة الحرمان، والحرمان نقيضه الإعطاء والرزق. يقال: محروم ومرزوق. والمحروم: هو الممنوع من الخير. وقال الله تعالى في سورة المعارج من القرآن الكريم: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ لِلنَّسَائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾. قيل المحروم الذي لا ينمي له مال، وقيل أيضاً: إنه المخالف الذي لا يكاد يكتسب. (منظور، 1989، صفحة 848). وفي تفسير الشيخ محمد الطاهر بن عاشور لمعنى المحروم في الآية المذكورة آنفاً يقول: " والمحروم: الذي لا يسأل الناس تعففاً مع احتياجه فلا يتفطن له كثير من الناس فيبقى كالمحروم. وأصل المحروم: الممنوع من مرغوبه، وتقدم في الآية (19) من سورة الذاريات في قوله: ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلنَّسَائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾. وهذه صفة للمؤمنين مضادة صفة الكافرين المتقدمة في قوله ﴿وَجَمْعٌ فَأَوْعَى﴾. انتهى كلام الشيخ. (عاشور، 1984، صفحة 172)

يلاحظ أن الشيخ الطاهر بن عاشور تكلم عن الحرمان المطلق، في تفسيره للآية الكريمة، لكنه أشار إشارة واضحة إلى أن الحرمان لا يرتبط دائماً بالفقر المادي، أن المحروم ليس دائماً فقيراً كما يمكن أن يتصور، عندما قال: المحروم هو الممنوع من مرغوبه. وبالتالي فإن الممنوع قد يرغب في شيء ما، رغم أنه يملك أكثر من الحد الأدنى للعيش الكريم، وهنا العلامة الطاهر بن عاشور يفك الارتباط بين الحرمان بمعناه الفقر المادي، ويقترّب من مفهوم الحرمان النسبي، والذي يعني في أبسط معانيه التناقض بين الواقع والتوقعات، والتي عبر عنها الشيخ بالمرغوب.

لكن هذا لا يمنع أن الحرمان عند الكثرة الكاثرة هو مرادف للفقر المتعدد الأبعاد، أو الفقر البشري، أي الحرمان الاقتصادي، حيث هناك عتبة محددة، عندما ينزل الفرد تحتها يمكن أن يعد محروماً أو يعاني من الحرمان، هذه العتبة محددة من طرف المفكرين والباحثين، والمؤسسات الدولية والمراكز البحثية، وهي مركبة ويمكن قياسها تبعاً لمؤشرات معروفة، ويعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رائداً في هذا المجال.

لكن عند الحديث عن الحرمان النسبي، الحرمان بمعناه النفسي، فنحن لا نتحدث عن الفقر المتعدد الأبعاد، أو الفقر البشري، بل على العكس قد يكون من يعاني من الحرمان النسبي لا يعاني من الفقر إطلاقاً، بل قد يكون في حالات معينة غني، بل غني جداً.

يعتبر تقرير التنمية البشرية لسنة 2010، أن "الحرمان هو عنصر جوهري لا بد من التركيز عليه في سياق التنمية البشرية." (الانمائي، 2010، صفحة 95) بعد هذه العبارة ينتقل التقرير للحديث عن الفقر مباشرة، حتى أن المرء يتخيل أن التقرير يتحدث عن مرادف لكلمة الحرمان. وعندما نواصل القراءة نجد أن تقارير الأمم المتحدة للتنمية البشرية، تقوم بقياس الفقر للوصول إلى ما يسمى أوجه الحرمان، إذ في منظورها يتم تحديد المحروم من غيره من البشر، بالاستناد إلى جملة من المؤشرات، تم توحيدها فيما يسمى "دليل الفقر المتعدد الأبعاد"، حيث يتم استخدامه لتحديد من هو المحروم؟ أو من يعاني من وجه من أوجه الحرمان؟ ويتشكل هذا الدليل من ثلاثة أبعاد، مستوى المعيشة، التعليم، الصحة. وهذه الثلاثة أبعاد تنقسم إلى عشرة مؤشرات:

- مستوى المعيشة يتضمن: الأصول، الأرضية، الكهرباء، المياه، الصرف الصحي، وقود الطهو.
- التعليم ويتضمن كل من: التحاق الأطفال بالمدارس، وسنوات الدراسة.
- الصحة وتتضمن: وفيات الأطفال، والتغذية. (الانمائي، 2010، صفحة 96)

الشخص المحروم حسب هذه التقارير هو الذي يعاني أو يفتقد مؤشر من المؤشرات السالفة الذكر، كأن يكون يعيش في بيت من أرضية ترابية، أو لا يتوفر على كهرباء، أو أطفاله لا يلتحقون بالمدارس، أو يعاني من سوء التغذية. قد يعيش الشخص وجه من أوجه الحرمان، أو قد يعيش مجموعة منها، أو كلها معاً.

تركز التقارير في حديثها عن الحرمان عن المفهوم الشائع للحرمان، أي بمعناه المادي فقط، وبذلك هو لا يمثل أي هذا المعنى إلا جزء يسير من المعنى الذي يقصده مفهوم "الحرمان النسبي"، ولذلك عندما نتكلم عن الحرمان في هذه الدراسة، فنحن لا نقصد الحرمان بمعناه اللغوي أو بالمعنى الذي ورد في تقارير التنمية البشرية، وما شابهها من تقارير وهي كثيرة، بل نقصد المعنى الذي سنورده الآن، والذي في ملخصه قد يشمل المعنى المتعارف عليه وأكثر منه.

2.1. الحرمان النسبي:

يقصد بمصطلح الحرمان النسبي (Relative Deprivation) الذي يعتبر مصطلحا محوريا في هذه الدراسة: شعور ووعي الأفراد للتناقض بين القيم وظروف الحياة التي يطمحون إليها، والتي يعتقدون أن لهم الحق فيها، والفرص التي يحصلون عليها، والظروف التي يعيشونها حقا. كلما زاد هذه التناقض بين توقعاتهم (Expectations) وبين الواقع المعاش (Actual Conditions)، زاد معه شعورهم بالحرمان. ولا تتعلق القيم هنا بالأوضاع والأشياء الاقتصادية فقط بل تتعداها إلى الجانب السياسي والاجتماعي والثقافي. (غير، 2004، الصفحات 67-68)

تعتبر المقارنة الوسيلة التي يصنف بها ذاته، هل هو محروم أو لا، ويمكن أن تكون المقارنة هنا بين فرد وفرد آخر، أو بين مجموعة ومجموعة بشرية أخرى، داخل نفس المجتمع والدولة، أو بين ماضي المجموعة وحاضرها ومستقبلها، ويمكن أيضا للمقارنة والشعور بالحرمان النسبي حاليا، قد يتعدى الحدود، بسبب التكنولوجيا وزيادة مستوى وحجم التواصل، أصبح الأفراد والجماعات يقارنون أنفسهم حتى بالمجموعات التي لا تعيش معهم في نفس المجتمع، وبالتالي زاد الإحساس بالحرمان النسبي، ويكون هذا الأمر أكثر حدة عند من يحصلون على مستوى علمي جيد، يمكنهم من الاطلاع على الآخر، خاصة من المجتمعات الأخرى التي تعرف رفاهية منقطة النظر، حيث أصبح المواطن الجزائري أو المصري أو التونسي، لا يقارن وضعه المعيشي مع مواطن من نفس المجتمع، بل يقارن بين وضعه ووضع المواطن السويسري والألمان والسويدي، وتجعله يتساءل لماذا لسنا بنفس مستواهم المعيشي والسياسي... وهنا يتولد لديه بالضرورة شعور بالحرمان النسبي.

حالة التناقض بين التوقعات والواقع المعاش، يطلق عليها الحرمان النسبي، وليس الحرمان، لأن الفرد قد لا يعاني من حرمان حقيقي موضوعي، لو تم قياس ذلك بناء على معايير الشخص العادي، لكن بالنسبة إلى توقعاته فهو يعتبر نفسه محروما، ولذلك سمي حرمان نسبي، لأنه يكون حسب تقدير الشخص، أي يستند على مدركات الشخص لذاته ولحيطة، وللظروف الخارجية.

"إن الاستياء وعدم الرضا المميزين للاتجاهات التعصبية لا ينشآن نتيجة الحرمان الموضوعي، ولكن ينشآن من الشعور الذاتي للشخص بأنه محروم نسبيا أكثر من بعض الأشخاص الآخرين في

الجماعات الأخرى. أي أنه حينما يشعر الأشخاص بحرمان نسبي بالمقارنة بأعضاء جماعة أخرى فإنهم يعبرون عن امتعاضهم أو استيائهم في شكل خصومة جماعية." (الله، 1989، صفحة 94)

أي تنتقل تلك الحالة الشعورية الفردية إلى حالة جماعية ثم تتحول إلى تمرد أو عنف واحتجاج، وندخل في حالة من حالات العنف الجماعي، من المحروم باتجاه من يعتبر المتسبب في الحرمان.

يرجع أول استخدام لمصطلح الحرمان النسبي إلى الباحث الأمريكي "صمويل ستوفر - Samuel Stouffer" عام 1949، والذي كان يكتب في مجلة "الجندي الأمريكي - American Soldier" والذي استخدم هذا المفهوم لتحليل سلوك الجنود الأمريكيين في الحرب العالمية الثانية، وفي سنة 1957 قام "روبرت مارتون - Robert K. Merton" بالربط بين دراسات الحرمان النسبي التي نشرها صمويل ستوفر، ونظرية المجموعات المرجعية، كيف تعمل على توجيه سلوك الأفراد، وغير الأفراد، عبر نظرهم إلى مجموعة مرجعية يتم مقارنة أنفسهم بها. ثم قام "غاربي رونسمان - W. G. Runciman" سنة 1966 في كتابه "الحرمان النسبي والعدالة الاجتماعية: دراسة اتجاهات عدم المساواة الاجتماعية في إنجلترا في القرن العشرين"، بالربط بين الحرمان النسبي والعدالة الاجتماعية، وعدم التوزيع العادل للثروات في إنجلترا. (Jessop, 2006, p. 503)

حاول العديد من المفكرين الإجابة عن معضلة الحرمان النسبي، وكيف يمكن تفادي هذه الحالة، من بين هؤلاء والذين كانت دراساتهم تدور حول محور واحد هو العدالة نجد كل من "جون رولز - John Rawls"، في كتابه الشهير جدا "نظرية العدالة" الذي نشر في 1971، والذي حاول من خلاله إبداع عقد اجتماعي جديد تكون ركيزته الأساسية فكرة العدالة بمعناها الواسع. (Jessop, 2006, p. 504) وفي نفس السياق أيضا نشرت دراسات عدة للمفكر الهندي الكبير "أمارتيا صن - Amartya Sen"، حول نفس الموضوع، ومنها كتاب تحت عنوان "فكرة العدالة"، نشر سنة 2009، وهو كتاب ينتقد ويراجع فيه بعض الأفكار الواردة في كتاب نظرية العدالة لجون رولز.

إن مفهوم الحرمان النسبي ترجع جذوره في العلوم الاجتماعية إلى أبعد من القرن العشرين، حيث أشار الكثير من المفكرين الكبار إلى هذه الفكرة، من أمثال "ألكسيس دو توكفيل - Alexis de Tocqueville"، في كتابه "النظام القديم والثورة الفرنسية"، والذي قدم مؤشرات واضحة عن ما يعبر

عنه اليوم بالحرمان النسبي، وفي فصول كثيرة من كتابه السالف الذكر، كما قدم الألماني "كارل ماركس-Karl Marx"، الاطار الفلسفي والاجتماعي للأسس النفسية للعلاقة بين الحرمان النسبي والتغير الاجتماعي الذي يجب أن تقوم به الطبقة العاملة حسب رأيه، وأكد ماركس على أن الشرط المسبق لاندلاع الاضطرابات الاجتماعية الواسعة ليس التدهور المتزايد في وضع الطبقة الكادحة، بل التطور في الأوضاع الاقتصادية للعمال، والذي لا يمكنه مجارة الرفاهية المتزايدة للرأسماليين، مما يسبب العنف والاضطرابات. (نظمي، 2014، صفحة 111)

3. نظرية الحرمان النسبي:

بداية من صياغة "ستوفر" لمصطلح الحرمان النسبي في منتصف القرن الماضي، وإلى غاية بداية القرن الحالي تراكمت الدراسات وتحولت مقارنة الحرمان النسبي إلى نظرية قائمة بذاتها، تستخدم في تحليل السلوك الاجتماعي والسياسي للأفراد والمجتمعات، والمميز فيها أنها لم ترتبط باسم واحد بل كان كل مفكر أو باحث يضيف من مؤشرات والمتغيرات ما يراه مناسب حسب الحالة التي يعالجها، وهذا راجع، أن هذه النظرية لم تكن ميكانيكية جامدة، بل كانت ومازالت قابلة للتحوير والتعديل.

تنتمي نظرية الحرمان النسبي إلى مجموعة النظريات الاجتماعية والنفسية، المفسرة لتكوين وتطور الحركات الاجتماعية والسياسية الواسعة التأثير، يطلق على هذه النظريات أيضا اسم "النظريات الناهضة - Rising Expectations"، حيث تدور كل تفسيراتها حول توقعات الناس وتطلعاتهم للمستقبل، إذ كل فرد له مجموعة من الحاجات الأساسية متوقعة، يعتقد أنه يجب الإيفاء بها، إلا أن هناك فرق دائما بين ما هو متوقع الإيفاء به، وما يتم الإيفاء به حقيقة. (قاسم، 2016، صفحة 146)

يعتبر "تيد روبرت غير - Ted Robert Gurr"، المنظر البارز لنظرية الحرمان النسبي، قام في كتابه "لماذا يتمرّد البشر؟" بحشد الكثير من الفرضيات التي تدور حول نشأة وتكوين العنف السياسي والتنبؤ به، ووصل إلى تركيب هذه الفرضيات والربط بينها، لتبيان كيف أن كل النظريات المفسرة للعنف السياسي، يمكن القول إنها متضمنة في الحرمان النسبي، حتى وإن اختلف التعبير عنها، وفي رأي تيد غير، العنف السياسي بما يتضمنه من أشكال مختلف، -من احتجاج ومظاهرات حتى ممارسة الإرهاب- يبدأ عندما يشعر الفرد بالحرمان في حياته الاجتماعية والسيكولوجية، ثم يشعر أن الوضع ملائم لاستخدام العنف السياسي، أي قد يكون هناك نتائج إيجابية في حالة التمرد والعصيان، لأن الأمل في وضع أفضل

هو من يحرك الأفراد. (زين الدين، 2017، صفحة 169) الافراد الذين لا يوجد عندهم آمال في تغيير الأوضاع في بلدانهم ولو بالعنف يتجهون إلى طرق أخرى في الاستجابة للحرمان من أهمها المهجرة الشرعية وغير الشرعية.

يمكن صياغة الحرمان النسبي في معادلة رياضية، وهي معادلة مختلفة تختلف تركيبها الداخلية من مجتمع إلى آخر، بل من شخص إلى آخر، يقصد بالتركيب هنا المجموعة المرجعية، أو النموذج أو المثل الأعلى، الذي يعتقد الفرد أنه يجب أن يكون في مثله أو قريباً منه في إشباع الحاجات.

الجدول 1 : معادلة الحرمان النسبي.

(أكبر من صفر) هناك حرمان نسبي.		(مستوى الإشباع الفعلي)		(التوقعات الاجتماعية للمواطن)
(صفر أو أقل) لا يوجد حرمان نسبي.	تساوي	Actual Conditions	ناقص	Expectations

المصدر: من إعداد المؤلف.

طبعاً هناك ظروف ذاتية وموضوعية هي التي تحكم التوقعات الاجتماعية للمواطن، وهل هي توقعات عالية أو منخفضة، مثلاً في البلاد التي تحدث فيها توترات أو ثورات وتحولات كبرى عادة تكون فيها التوقعات عالية، وإذا لم تنجح الحكومات التالية لهذه الأحداث في ترجمة لو القليل من هذه التوقعات على أرض الواقع، قد تجر على نفسها احتجاجات وسخط كبيرين وقد يخطر جزء من المواطنين في العنف، وفي المقابل قد تكون بلدان أخرى تعيش حالة أسوأ في توفير حاجات المواطن الأساسية، لكن طموحات وتوقعات المواطن منخفضة، فإنه لن ترتب عن هذه الأوضاع احتجاج رغم فدايتها، لذلك يمكن انفجار أحداث عنف سياسي في بلدان معينة رغم أن أوضاعها السياسية والاقتصادية تكون جيدة مقارنة مع بلدان أخرى، الفرق هنا في توقعات الافراد، ووعيهم بضرورة العيش في ظروف أفضل، مثال احتجاجات الطلاب في فرنسا في شهر ماي 1968، رغم أن أوضاع المواطن والطالب الفرنسي كانت أفضل بكثير من أوضاع مثلاً المواطن والطالب المصري، أو السوري، أين القيادة السياسية فشلت في التنمية الاقتصادية وفي نفس الوقت تلقت هزيمة سياسية وعسكرية ساحقة، على يد الكيان الصهيوني، الذي كانت تقوده امرأة آنذاك، هي غولدا مائير.

4. شروط تحقق الحرمان النسبي:

- للوصول إلى حالة الشعور بالحرمان النسبي، وتحول ذلك الشعور إلى سلوك حددت "فاي كروسي-Faye J Crosby"، خمس شروط يجب توفرها في الفرد: (قاسم، 2016، صفحة 147)
- 1- أن يعتقد أن شخصا آخر يمتلك القيمة (س).
 - 2- أن يرغب بالحصول على القيمة (س).
 - 3- أن يشعر أنه مؤهل أو يستحق الحصول على القيمة (س).
 - 4- أن يعتقد بإمكانية الحصول على القيمة (س).
 - 5- ألا يشعر بمسؤولية ذاتية عن فشله في الحصول على القيمة (س).

إن تخلف أي شرط من هذه الشروط الخمسة، فإن الشعور بالحرمان النسبي لا يتحقق، ويسمح بظهور المشاعر الأخرى التي تترتب عن هذا الوضع، مثل الحسد والغيرة والنقمة على الآخر، كما لاحظ كوك-Cook، أن الحرمان النسبي يزداد كلما ازدادت إمكانية الحصول على القيمة (س) في الماضي، وقلت إمكانية الحصول عليه مستقبلا. (قاسم، 2016، صفحة 151)

لنفترض أن القيمة (س) هنا هي الحصول على منزل، أو سيارة، الكثير من البلدان العربية، خاصة ذات الكثافة العالية كانت إمكانية الحصول على منزل أو سيارة فيها ممكنة، لكن مع تقدم السنوات أصبح الحصول على ذلك صعب جدا، وفي بعض الحالات مستحيل، وخاصة مع ارتفاع مستويات البطالة، وبالأخص بين الشباب، مما يزيد من التوترات التي تعرفها هذه الفئة، ويسهل عليها الانخراط في بعض المغامرات من أجل الخروج من حالة العجز التي يشعر بها الشباب، والاحساس بالإحباط وعدم وجود أفق.

بالرجوع إلى الشروط التي حددتها كروسي، وخاصة الشرط الثالث، يظهر أن ارتفاع مستوى التعليم وزيادة في قدرات استيعاب البيداغوجية، سيترب عنه نتائج وخيمة، إذا لم يرافقها تطوير القدرات الاقتصادية وزيادة ديناميكية خلق مناصب الشغل، إذا لم تفكر الحكومات ما سيفعل التلاميذ والطلبة الذين يتخرجون من المدارس والمعاهد والجامعات سنويا، فإن ذلك معناه زيادة حجم الشعور بالحرمان بين هذه الفئات التي تعتبر نفسها متعلمة وصرفت جهد في هذا الامر، وتريد مقابل ذلك وظيفة مرموقة ودخل

جيد، لذلك في كثير من الدول الحكومات هي التي تصنع الساخطين عليها، عندما تدمجهم في مسارات تعليمية غير ذات قيمة في سوق العمل لا تمنحهم القدرة في المستقبل على الوصول إلى ما يعتبرونه حق شرعي لهم.

قد يختلف الحرمان الذي يعيشه الأفراد أو الجماعات من حالة إلى أخرى، قد يتوقف الأمر عند حالة شخصية، وهي الشعور بقصر اليد، وعدم تحقيق الذات اقتصاديا وهذا الحرمان هو الأشهر، وقد يتعداه الأمر إلى الشعور بالمهانة وعدم الرعاية على مستوى الجماعة والوطن، مثل عدم المشاركة في القرار السياسي، وقد يكون الأمر أوسع وأبعد من ذلك مثل شعور بالحرمان الحضاري، أي حالة نفسية قاسية تمتزج بالإذلال وعدم القيمة لدى فئات واسعة من حضارة معينة وسط حضارات أو شعوب وأمم العالم، العولمة في العقود الأخيرة عمقت من هذه الحالة، بسبب يسر وسهولة التواصل بين الحضارات، مما زاد في قدرة الأفراد والأمم على مقارنة وضعهم السياسي والاجتماعي مع الأمم الأخرى.

هناك عدد من التقسيمات التي أعطاها العلماء والباحثين للحرمان النسبي، لكن ربما أشهرها على الإطلاق هي إثنين، كل من هذين التقسيمين يتضمن تقسيمات دنيا: (الحواري، 2012، الصفحات 231-233)

الرأي الأول، والذي يذهب أن للحرمان النسبي نموذجين، وهذا بناء على الفرد بمن يقارن نفسه. أ) الحرمان النسبي الأناني (الفردى) وهو عندما يقارن الفرد أو الافراد أنفسهم بشخص آخر، من مجموعتهم الداخلية، أو حتى من داخل وطنهم. ب) الحرمان النسبي الجمعي، وهو عندما يشعر الافراد، أن مجموعتهم الداخلية، محرومة عموما مقارنة مع المجموعات الخارجية.

الرأي الثاني، الذي يرى أن للحرمان النسبي ثلاثة نماذج، ويستند أصحاب هذا الرأي في تقسيمهم هذا، على الحالة التي تدفع إلى الشعور بالحرمان النسبي: أ) الحرمان الطموحاتي، حيث تزداد آمال الافراد في الحصول على قيم معينة، لكن الوسيلة لتحقيق لذلك تبقى غير متوفرة في أيديهم مما يخلق لهم شعور بالحرمان، وهو مرتبط بالامال التي تأتي مع الثورات عادة. ب) الحرمان المتناقص، يشير إلى الحالات التي تتناقص فيها قدرات الاشباع وتحقيق القيمة بينما تبقى التوقعات والطموحات مرتفعة وثابتة، مما يخلق إحباطا وشعورا بالخسارة، ويكون هنا أشخاص امتلكوا قيم في فترة ما ثم خسروها، أو بدأوا في خسارتها.

يرتبط هذا الشعور بالحرمان بفترات الازمات الاقتصادية. (ج) الحرمان التقدمي، يشير إلى الحالة التي يتمتع فيها الافراد بقيم ومكاسب لفترات زمنية، وفي نفس الوقت الذي يتوقعون إشباعا أكثر، تبدأ القيم التي يحوزونها نفسها في التلاشي، ويفتقدون القدرة على الحصول عليها، رغم إدراكهم أن المكاسب لن تستمر، إلا أنهم يعتقدون أنها يجب أن تستمر، وهنا يولد الشعور بالحرمان.

5. هل يمكن إيقاف الشعور بالحرمان؟

لا نتكلم هنا عن إيقاف الحرمان في حد ذاته، وهذا هو المطلوب ويتم بطرق مدنية ومتوافقة مع الحق والعدل، بل نتكلم عن إيقاف "الشعور" بالحرمان أو التشويش على هذا الشعور، الذي قد ينقل الإنسان إلى سلوك آخر، علاج نظام الحكم لحالة الحرمان قد يكون عبر تغيير الواقع، ومحاولة إصلاح الأساليب والأدوات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي يستخدمها في التعامل مع مواطنيه، وهنا يكون بصدد وقف الحرمان الذي يعيشه ويشعر به المواطن.

لكن في بعض الأحيان، قد تلجأ النظم الحاكمة إلى محاولة التعمية أو التغطية على الشعور بالحرمان، ونشر صورة أن المواطن يعيش حياة هنيئة، وهو في وضع أفضل من الكثير، وعليه ألا يتضرر، ويتم الترويج أيضا أن المجتمع صعب المراس وإرضاءه غاية لا تدرك، وفي المحصلة يكون هدف هو خفض سقف التوقعات التي تجول في خاطر المواطن، ومحاولة تكسير طموحاته في المستقبل، وهذا حتى لا يصل إلى معادلة الحرمان النسبي، التي تم الإشارة إليها سابقا، أي توقعات كبيرة وواقع مرير، مما يدفعه إلى التمرد. كذلك تعمل النخب الحاكمة على مستوى آخر، وهو إقناع هذا المحروم أنه هو المتسبب في هذا الحرمان، أو أن الأمر قضاء وقدر من زاوية دينية، ويتعلق بإرادة خارجية كبرى، المهم إلقاء اللوم على الذات أو على الآخر (الأجنبي، المستعمر، وفي بعض الأحيان إلقاء اللوم حتى على الله سبحانه وتعالى)، الشرط الوحيد ألا يكون هذا الآخر هو السلطة السياسية الحاكمة.

هناك عادة وسيلتين تستخدمهما النظم الحاكمة، في محاولاتها لإيقاف الشعور بالحرمان، ومكافحة الوعي وتزييفه لدى الأفراد، لأن الحرمان النسبي يتطلب قدر كاف من الوعي بالذات وبالآخر وبالمحيط الخارجي، لذلك هي تعمل على:

1- محاولة خفض سقف التوقعات الاجتماعية لدى الأفراد، أي كبح جماح أحلامهم وطموحاتهم في المستقبل.

2- إقناع الأفراد أنهم هم أو الأقدار هي المتسببة في حالة الحرمان التي يعيشونها، وليست المنظومة التي يتحكم فيها النظام الحاكم.

إن علاقة السلطة بالثقافة والمعرفة علاقة وطيدة، وأكثر النظم السياسية تحلفا كانت تحمل نموذجاً ثقافياً ومعرفياً معيناً، تعمل على الترويج له، لخدمة المصالح اليومية والاستراتيجية لهذه النظم، وهنا يتم استغلال كافة الأدوات التي تحمل المعرفة والثقافة للشعوب بداية من المدرسة، والمسجد، والكنيسة، والإعلام بمختلف أشكاله، والحزب السياسي، والفن والسينما، وغير ذلك. كل هذه الأدوات يكون هدفها نشر معرفة معينة، وتحقيق وعي معين، ترضى عليه النخبة الحاكمة ويخدم مصالحها، وأهم شيء يحقق الشرطين السابقين، وللذين يمنعا حصول الشعور بالحرمان النسبي، ووعي الإنسان أنه مقهور ويجب أن يتحرر من تلك القيود المادية والمعنوية، لذلك ليس سوء الأوضاع هو من يحدث الثورة والتمرد، بل وعي المتمرد والثوري هو من يحدث الفارق، لو كان الفرد يعيش حالة البؤس والحرمان، وهو غير واعٍ فإنه لن يقوم بأي ردة فعل، بل بالعكس يكون أداة طيعة في يد المتحكمين، لكن عندما يبدأ يعي طريقة عمل المنظومة المتحكمة في فقره وحرمانه.

وهذا الوعي لا يكون إلا عبر خلق "معرفة مضادة" تحل محل "المعرفة المهيمنة" للتخلص من حالة الحرمان، التي تسيطر على الأفراد.

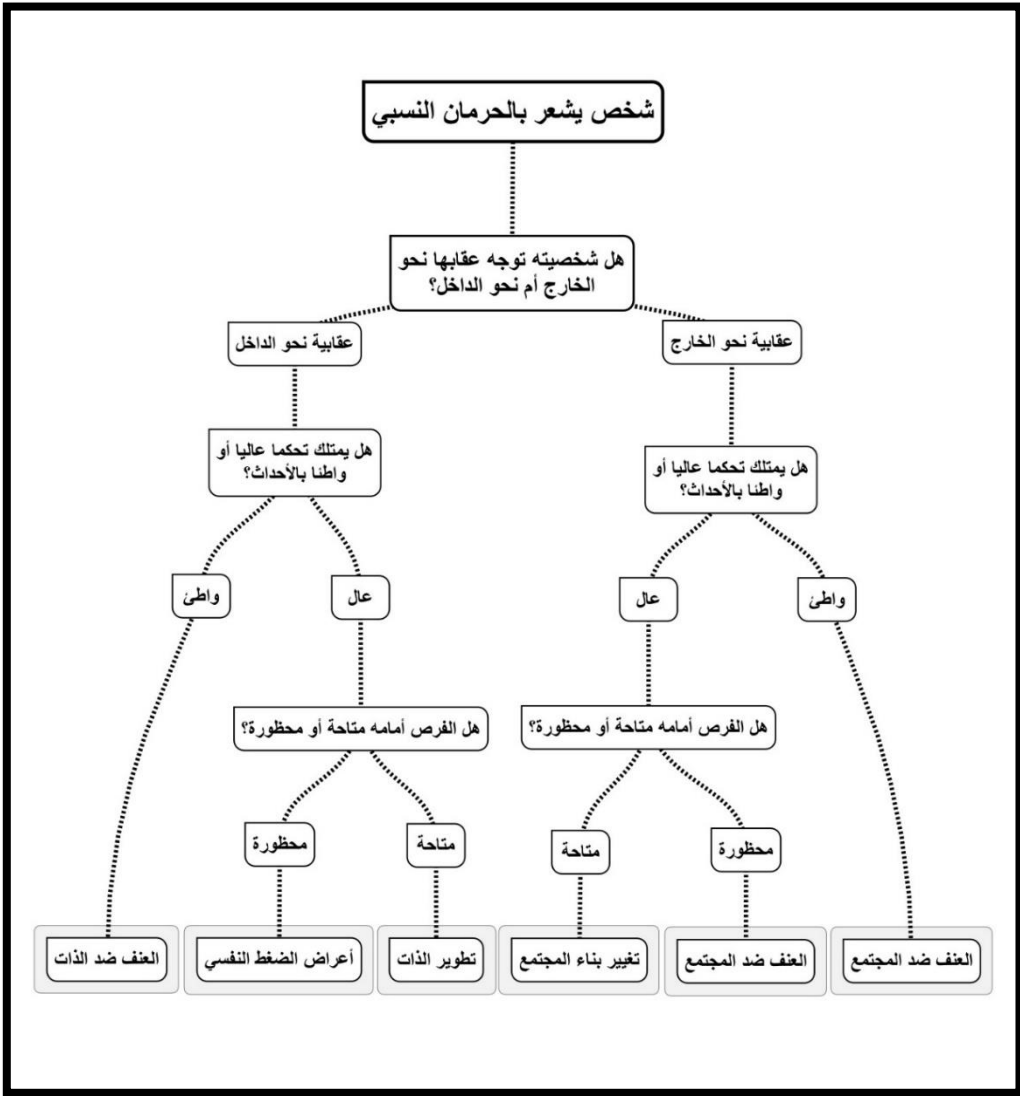
"كمثال على المعرفة المهيمنة والمعرفة المضادة يمكن أن نشير إلى مسألة الحق في العلاج، فالعلاج، شأنه شأن التعليم هو سلعة لا يجب أن تقدم إلا لمن يقدر على دفع ثمنها. هذه هي المعرفة المهيمنة... في إطار هذه الرؤية تدار الخدمات الصحية على أساس تجاري. أما المعرفة المضادة التي لا بد من تكريسها، كمدخل إلى إصلاح سياسات العلاج، فهي تقوم على أن العلاج والتعليم حق تكفله الدولة لكل مواطن/مواطنة، ولهذا فتعين أن تدار الخدمات الصحية وفق قواعد سياسي". (سيلين، 2012، الصفحات 7-8)

تعتبر المعرفة المهيمنة عن مصالح النخب النافذة والحاكمة في مجتمع ما، وفي العالم العربي عادة ما يتم استعمال الدين في الترويج لما تريده السلطة السياسية أن يكرس في ذهن الأفراد، كمثال على ذلك كثيرا ما يتم الترويج للزهد على أساس أنه فضيلة مهمة جدا في الإسلام، بل يتم الترويج أيضا للفقير، وأنه ليس عيبا، وأن أغلب الأنبياء والرسل كانوا فقراء، وربما في بعض الأحيان تجدد الداعية أو الفقيه الذي يروج لهذا الفكر، من كبار الأغنياء، ويتملك ثروة تقدر بالملايين، في حين يخبر الناس أن جوعهم أو فقرهم هم قدر إلهي، لا مفر منه.

يأتي دور المعرفة المضادة، التي يقودها المثقفون الملتزمون بقضايا الأمة والشعوب، والتي ترفع منسوب الوعي وتفتح الشعوب أن وراء التفقير وسلب الحرية مفسدين ومستبدين، لذلك الفقر والحرمان المطلق لا يصنع ثورة، إلا حينما يبدأ الناس يشككون في أن الفقر قدر كامن في الظرف الإنساني، ويتساءلون كيف هناك قلة في المجتمع هي من نجحت بكسر أصفاد الفقر، في حين بقيت الكثرة الكاثرة تترجح تحت ظروف الفقر والحرمان. (أقيور، 2017، صفحة 408) هذا التساؤل هو بداية الوعي الذي يؤدي في الأخير إلى الثورة على الأوضاع القائمة. والتحرر من المعرفة المضادة، التي قد تجد جذورها في الأفكار الدينية والسياسية وأكد في التقاليد الأعراف والسيطرة.

لكن المشكلة العويصة هي في عدم وجود مجموعة أو تيار واسع داخل الأمة ينشر الوعي، والمعرفة المضادة بدل المعرفة المهيمنة التي تروج لها الأنظمة السياسية، وأدواتها، بل الملاحظ والقارئ للتاريخ في العالم العربي وربما الإسلامي، يرى أنه ومنذ القرون الأولى للإسلام تحول المثقف، والمثقف الأقوى بالذات (الفقيه)، من ناشر للوعي المتحرر من سلطة السياسي إلى مروج ومبرر لحكم السياسي، بل وفي بعض الأحيان إلى مجرد بوق له، وتم ابتداء لذلك ما يسمى "بنظرية ولاية المتغلب"، حيث من يستولي على السلطة بالقوة يصبح واجب الطاعة إذا تحققت فيه بضع شروط. (المتدين، 2017، صفحة 219) وما نراه الآن من ترويج بعض الفقهاء والمثقفين لأنظمة سياسية معروفة بالاستبداد والظلم لشعوبها ليس بدعا في التاريخ، بل هو تيار موجود عبر الزمن وفي مختلف الثقافات. والأهم أن أمثال هؤلاء يتم عبرهم إعاقه انتشار الوعي بين أفراد الأمة، ومنه الحد من الشعور بالحرمان، والذي يستلزم رضی الناس بوضعهم المأساوي، واقتناعهم أن السبب في ذلك لا يعود إلى منظومة الحكم، بل إلى أن الله حكم عليهم بذلك، أو أنهم هم السبب بحكم عدم امتلاكهم لبعض المزايا الشخصية.

الشكل 1: ردود فعل الشخص المحروم نسبياً.



المصدر: قاسم، 2016، ص. 150. مع تصرف من الباحث.

6. كيف يمكن قياس الحرمان النسبي؟

هناك صعوبة بالغة في قياس الحرمان النسبي لدى الفرد أو لدى الشعوب، وإذا كان من الممكن قياس الحرمان المطلق، أو الحرمان المادي الملموس، فإنه من الصعب جداً الوصول إلى قياس الحرمان النسبي، فقط يمكن العمل على قياس المؤشرات على وجوده من عدمها وهذا يكون عبر مزج العديد من المؤشرات

والقياسات، والتي رغم ذلك تبقى ناقصة أو غير كافية. إذ يجب دائما التفريق بين الحرمان النسبي والحرمان المطلق أو الحرمان المادي.

تميل الدراسة إلى ضرورة استعمال "مقياس مركب" للوصول إلى كشف ورصد الحرمان الذي يعاني منه المواطن، وخاصة المواطن في العالم العربي، أو بتعبير أدق الفرد، إذ هو لم يصل بعد إلى درجة المواطن، وهذا مقياس مبني على مؤشرات مختلفة، منها الاقتصادي ومنها السياسي، والاجتماعي، والثقافي، حيث الغرض الكشف عن مكامن الاختلال بين ما يتصوره الأفراد وما يطمحون إليه، وبين ما هو موجود واقعا. من التناقض بين الواقع والمأمول يظهر شعور الحرمان، وتظهر استجابات معينة، أو ردود فعل للشخص المحروم تجاه نفسه أو تجاه المجتمع والدولة التي يعيش فيها.

هناك الكثير من المؤشرات والمقاييس التي يمكن عبرها أن نقيس الحرمان وأنواعه وأوجهه، التي قد يعاني منها أفراد أو جماعات مجتمع معين، لكن مشكلة الكثير من المقاييس أنها تفتقد للشمولية، فمنها من يتناول الجانب المادي الاقتصادي فقط وهذا كثير ومنها من يتناول الجانب السياسي ودرجة تمتع المواطنين بالحريات المدنية، وإلى غير ذلك. وبما أن الحرمان هو إدراك التناقض بين الطموحات التي يسعى إليها البشر والفرص المتاحة لتحقيق ذلك، وبما أن طموحات أو حاجيات البشر متعددة ومتشابكة متداخلة بين اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية فيمكن الاعتماد في قياس درجة الحرمان على "مؤشر التقدم الاجتماعي-Social Progress Index". (Jacobs, 2015, p. 6)

بما يتضمنه من مؤشرات تشمل كافة حاجيات الإنسان الحالي، وكل القيم التي يعتبرها ضرورية ويتوقع الوصول إليها. يعتبر "مؤشر التقدم الاجتماعي" من إبداع الأكاديمي الشهير "أمارتيا صن-Amartya Sen"، والذي يمكن بواسطته قياس حالة الرفاهية الحقيقية والفعالية التي تعيشها الدول والمجتمعات، بحيث تحاشي أخطاء المؤشرات والمقاييس السابقة، وهو مؤشر يدمج بين المؤشرات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، ولذا فهو يعطي نتائج أقرب إلى الحقيقة حول السياق العام الذي تعيش فيه المجتمعات، ولذلك يمكن اعتماده في قياس الحرمان بالتعريف الشامل الذي تمت الإشارة إليه آنفا، أي الحرمان بمعناه الشامل وليس الاقتصادي فقط. بالطبع الاعتماد على هذا المقياس لا يعني إهمال باقي المقاييس والمؤشرات التي تتناول بعض أوجه الحرمان بتفصيل ربما أفضل من هذا المقياس.

يتضمن مؤشر التقدم الاجتماعي ثلاثة مجالات كبرى تحتوي كل منها متغيرات مختلفة تنطوي على ما بين ثلاثة إلى خمسة عناصر وهي كالتالي: (Stern, Wares, & Hellman, 2016, p. 10)

أولاً: الحاجيات الإنسانية الأساسية، وتتضمن من التغذية والرعاية الطبية الأساسية، المياه والصرف الصحي، والمسكن، والأمان الشخصي، أي الحقوق المبدئية التي يجب أن تتحقق لكل البشر، والتي من المفروض الوصول إليها يكون من أسنى وأولى الأولويات التي تسهر عليها الحكومة.

ثانياً: أسس العيش الكريم، ويتضمن الوصول إلى أساسيات المعرفة، والوصول إلى المعلومات والاتصالات، والرعاية الصحية الجيدة، ونظام بيئي مستديم، وينطوي تحت هذا المجال كل الظروف التي تحقق الرفاه المادي والروحي للفرد على المستوى الشخصي والجماعي.

ثالثاً: الفرص، وتنطوي على الحقوق الفردية، والحرية الشخصية وحرية الاختيار، والتسامح وحرية التجمع، والولوج إلى تعليم متطور، وكل ما يتعلق بالحريات المدنية والسياسية للمواطن المعاصر.

يلاحظ أن هذا المؤشر لا يركز على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية فقط، وهي الأبعاد التي يركز عليها الكثير عند تناولهم لمشكلة الحرمان وتأثيراتها، بل يركز بصفة واضحة ولا تقبل الشك على الأبعاد الأخرى أي الأبعاد السياسية والثقافية والتي إذا منع منها الإنسان فيمكن اعتباره إنسان محروم. يقول أمارتيا سن في هذا السياق إن:

"الحرية السياسية أو الحقوق المدنية إذا لم يكن يعوزه الأمن الاقتصادي (ويحظى مصادفة بظروف اقتصادية مواتية) فإنه يكون محروماً من حريات مهمة تهيئ له مسؤولية قيادة حياته وتوجيهها، ويكون محروماً من فرصة المشاركة في اتخاذ القرارات الحاسمة المتعلقة بالشؤون العامة. ولا ريب في أن مظاهر الحرمان هذه تشكل قيوداً على الحياة الاجتماعية والسياسية، ويتعين النظر إليها باعتبارها مظاهر قهر حتى إن لم تفرض على أضرار أخرى." (سن، 2004، صفحة 8)

قديماً قال أرسطو أن "الثروة كما هو واضح ليست الخير الذي نشده: ذلك لأنها مجرد أداة نافعة للحصول على شيء آخر." هذا الشيء الآخر هو الحرية لأننا عبر الثروة نبني نمط الحياة الذي نبتغيه ونطمح إليه، أي أن الثروة في حد ذاتها هي مجرد أداة للوصول إلى الغاية النهائية للبشر على الأرض.

(صن، 2004، صفحة 5) يمكن اعتبار أن كل مواطن أو جماعة دينية أو عرقية أو جهوية في المنطقة العربية لا تستطيع الوصول والتمتع بأحد أو كل الحقوق المذكورة آنفا تعيش حالة حرمان من جزء من القيم التي يجب أن يحوزها ويتمتع بها الإنسان المعاصر، مما قد يخلق شعورا بالظلم والغبن ينتج عنه استجابات عدوانية إذا ما ارتبط بشروط موضوعية معينة.

إلى جانب هذا المؤشر الذي تحدثت عنه الدراسة آنفا، يمكن أن نضم إليه مؤشرات أخرى ذات مصداقية وتصدر بصفة دورية، ويمكن أن نسميها مؤشرات قطاعية، أي التي تركز في الأساس على جانب معين، مثل مؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية، مؤشر جودة التعليم، مؤشر إدراك الفساد، مؤشر الحرية، مؤشر الإرهاب، مؤشر السلم، المؤشر العالمي للقيم، المؤشر العربي الذي يحتوي على الكثير من القضايا التي تهم العالم العربي وهو مؤشر عام، عبر كل هذه المؤشرات يمكن قياس حالة الحرمان ودرجة الحرمان بين المواطنين في العالم العربي.

7. الاستنتاجات:

إن أهم عنصر يحرك الشعور بالحرمان هو الوعي، ثم المقارنة التي تكون نتيجة الوعي، وعنهما يمكن أن يحدد الفرد نفسه على أنه يعاني من الحرمان أو لا، لذا قد يكون الإنسان يعاني من الحرمان المطلق—من مثل الفقر وغيره— لكنه لا يشعر بالحرمان النسبي، فهو إما ليس له الوعي الكافي، أو لا يملك القدرة المعرفية على إجراء مقارنة بين حالته وحالة أخرى، وإذا أمكن صياغة معادلة للحرمان فيمكنها أن تكون كالتالي: الحرمان النسبي يستوجب وجود وعي بالذات، ووعي بالآخر، زائد القدرة على إجراء المقارنة، بالإضافة إلى توفر عنصر التناقض بين القيم المرجوة والحالة التي يعيشها الفرد. لذا في كثير من الحالات يكون من يعرف نفسه أن يعيش حالة حرمان نسبي، يكون وضعه الاجتماعي والاقتصادي أفضل من الكثير ممن لا يعرفون أنفسهم على أنهم يعيشون حالة حرمان، لذا فإن الحرمان النسبي لا علاقة له في الأساس بالوضع المادي والسياسي والاجتماعي، بل علاقته الأساسية مع الأفكار التي يحملها الفرد. وإدراكه لحالة التناقض بين تطلعاته وطموحاته والواقع الذي يعيشه، ربما هذه الفكرة عبر عنها الشاعر العربي الكبير أبو الطيب المتنبي عندما قال:

ذو العقل يشقى في النعيم بعقله وأخو الجهالة في الشقاوة ينعم.

إن إدراك المرء للتناقض بين الطموح والواقع، هو ما يولد الحرمان، حتى ولو كان الواقع متوسط أو جيد إلى حد ما. لذلك يمكن القول إن الكثير من المسلمين مثلاً يعانون عملياً من "الحرمان النسبي الحضاري"، حيث الكثير منه يشعر بحالة من السخط والغضب والمرارة من الأوضاع التي يعاني منها المسلمون أفراداً وجماعات ودول، يستند شعورهم هذا إلى الحالة التاريخية التي كان يوجد عليها المسلمون قديماً، ويزداد هذا الشعور قسوة عند المقارنة بين المجتمع القرآني الذي يرسم القرآن معالمه، وبين المجتمع والدولة كما هي عليه، ولذا الدول العربية في نظر البعض، لا هي حافظت على أصالتها بإيجابياتها وسلبياتها، ولا هي استطاعت أن تكون معاصرة بكل ما تعنيه الكلمة. ولذا في الأغلب هذه الدول تتألف من مواطن ممزق، الروح والعقل، تتجاذبه الأفكار والاهواء.

قد يتبادر إلى الذهن أن الحرمان النسبي بصفته قائم على المقارنة فإنه يستوجب وجود الآخر دائماً، هذا غير صحيح، فقد يقوم الفرد بإجراء مقارنة عمودية بين حالته في الماضي وحالته في الوقت الحاضر، وقدرته على الوصول إلى ما يصبو إليه في المستقبل، وكما قيل سابقاً يمكن أيضاً أن تكون المقارنة من خارج المجموعات التي تعيش في نفس البلد، وخاصة أن كل المؤشرات والمقاييس تعتمد على المقارنة العالمية، حيث خرجت أغلب الدراسات من المقارنة المحلية أو الإقليمية إلى المقارنة العالمية، في الحياة الكريمة، أو أنظمة الحكم، وتوفر الحريات، حقوق الإنسان.

يترتب على إدراك الفرد أو الجماعة أنها تعيش حالة حرمان ثلاثة أنماط من الاستجابات على الأكثر، يتم اختيار أحدها تبعاً لما تحتتمه البيئة المحيطة، المعادلة الرياضية للاستجابة للحرمان تتشكل من عنصرين مهمين: (1) الحالة النفسية الداخلية للفرد المحروم، ووعيه بدرجة الحرمان وشدته، التي تفرض عليه التحرك أم لا. (2) البيئة المحيطة بهذا المحروم أي الحالة الخارجية هي تدفعه إلى أن تكون ردة فعله بهذه الطريقة وليس بطريقة أخرى. لكن مهما كانت الطريقة أو نط الاستجابة، فإنه لا يخرج على الثلاثة أنماط التالية:

(أ)-مواجهة هذا الحرمان بالعنف والعدوان من طرف المحروم، ويتضاعف العنف حسب درجة ومرات الحرمان التي تعرض لها الفرد أو الجماعة، وهنا قد يكون العنف فردي أو جماعي منظم أو غير منظم، وهنا قد يتستر بالدين أو بالسياسة أو بالعرق أو الجنس أو الطائفة وغيرها من الصفات والتجليات.

ب)- بقاء الرغبة في العنف والرد على الحرمان لكن الخوف من القمع أو العقاب يمنع المحروم من تنفيذ هذا العدوان، وبزوال الرادع ينفذ المحروم العدوان أو يتم التعويض عن ذلك بممارسة العدوان ضد من يمكن مواجهته في أرض الواقع، من يوازيه في القوة أو يكون أقل منه. ج)- الاستسلام لحالة الحرمان وفقدان الأمل، وهنا قد ينخرط المحروم في شبكات الفساد، أو المخدرات وغيرها من الأعمال والأفعال التي قد تجعله ينسى أو يعوض عن الأشياء التي يعتقد أنها تنقصه، وهناك من يتم إقناعهم بوجهات نظر دينية معينة تهدف إلى إقناع الفرد أن ما يعيشه هو قضاء وقدر من الله.

يترتب عن حالات الاستجابة للحرمان النسبي نتائج سلبية على الفرد والمجتمع والدولة، إذ يكون مواطني البلد إما ممارسين للعنف، أو جاهزين لذلك، وهنا قد يتفجر العنف في أي وقت، وفي أي مكان، أو يكونوا مستسلمين للوضع القائم ساخطين عليه داخليا، ومنه يصبحون أكثر ميلا لترك البلد والهجرة منه. وإذا صاحب حالة الحرمان بأوجهه المختلفة، ضعف في مؤسسات الدولة وخاصة هشاشة لدى مؤسسات الإكراه والقمع، فإن تبني العنف ومنه الإرهاب كوسيلة للتواصل يصبح الخيار المفضل والبسيط لمن يعيش حالة الحرمان.

هناك ثلاث إلى أربع حالات من بيت ست يتحول فيها المحروم إلى العنف سواء ضد المجتمع أو ضد نفسه، في حين أن هناك حالتين فقط يكون رد الفعل إيجابيا، سواء بتغيير المجتمع أو بتغيير الذات. (انظر الشكل 1) رغم طغيان الجانب السلبي إلا أن العنف ليس حالة ميكانيكية لدى الفرد المحروم بل يجب أن تتطافر جهود كثيرة حتى يقرر الشخص المحروم اللجوء إلى العنف في تعاملاته، لذلك لو نكون أمام مجتمع منفتح وغير ضاغط سياسيا واجتماعيا فإن القليل القليل من الافراد سيتحولون إلى العنف نتيجة لحالات الإحباط والاستبعاد التي يشعرون بها، بل إن شعورهم بالحرمان قد لا يكتمل إذا كانوا في مجتمع لا يسمح بإذلال أو إبعاد أحد أفرادهم مهما كان شكله ولونه ودينه وموقعه الجغرافي والسياسي داخل البلد.

لا يمكن لأي حالة عن عنف أن تخرج عن دائرة الإحساس بالحرمان، سواء العقلائي منها أو غير العقلائي، بل حتى الحركات العرقية المغولة في التطرف ترى نفسها مظلومة وهي الاحق بالقيادة أو بتسيير البلد والسيطرة على الحكم، وكذا الحركات الدينية، وحركات التحرر، والحركات العالمية المناهضة لمسار السياسة العالمية، فقط لفهم الظاهرة علي الملاحظ أن يوسع دائرة معنى الحرمان إلى الحرمان النسبي، وهي

الفجوة بين التوقعات والواقع، ولذلك عليه أن يخرج من دائرة الحرمان الموضوعي، ويدخل دائرة الحرمان الذاتي، حتى ولو كان الفرد يعيش في مكان هادئ وتوفر له كل الحاجات فقد تنقصها قيمة واحدة فقط تُشعره بالحرمان، مما قد يترتب عنها رد فعل عنيف، فما بالك بالافراد الذين يعيشون في أماكن تعاني من حرمان موضوعي وذاتي، حيث لا تتوفر الحاجات الأساسية، وفوق هذا تعاني من ظلم لأنك مسلم تعيش بين رافضين للإسلام، أو أسود تعيش بين متطرفين بيض، أو امرأة تعيش وسط مجتمع ذكوري جدا، الإحساس بالظلم عند هؤلاء يكون مضاعف.

8. قائمة المراجع:

- Jessop, B. (2006). Relative Deprivation. In B. S. Turner, *The Cambridge Dictionary of Sociology* (pp. 503-504). Cambridge: Cambridge University Press.
- Stern, S., Wares, A., & Hellman, T. (2016). *Social Progress Index 2016 Methodological Report*. Washington D.C.: Social Progress Imperative.
- Susan Jacobs (2015). Developing a Regional Social progress Index. تم الاسترداد من <http://igps.victoria.ac.nz/Final%20RSPI%20Report.pdf>
- الحبيب استاتي زين الدين. (2017). الفعل الاحتجاجي في المغرب وأطروحة الحرمان: في الحاجة إلى تنويع المقاربات التفسيرية. مجلة عمران (6/22)، 165-186.
- أمارتيا صن. (2004). التنمية والحرية. (شوقي جلال، المترجمون) الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- أندريه لالاند. (2001). موسوعة لالاند الفلسفية (الإصدار الثانية، المجلد المجلد الاول). (خليل أحمد خليل، المترجمون) بيروت: منشورات عويدات.
- إيريك سيلين. (2012). الثورة والتمرد والمقاومة، قوة الحكاية. (أسامة الغزولي، المترجمون) القاهرة: المركز العربي للترجمة.
- برنامج الأمم المتحدة الانمائي. (2010). تقرير التنمية البشرية 2010. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الانمائي.
- تيد روبرت غير. (2004). لماذا يتمرد البشر. (مركز الخليج للأبحاث، المترجمون) دبي: مركز الخليج للأبحاث.
- جمال الدين ابن منظور. (1989). لسان العرب. القاهرة: دار المعارف.

- حوراء محمد علي قاسم. (2016). الاستبعاد الاجتماعي وعلاقته بسلوك الاحتجاج (رؤية نظرية). مجلة الفلسفة (14)، 135-156.
- سعيد أقيور. (2017). المثقف العربي والوظائف المفتقدة في ثورات الربيع العربي. تأليف إبراهيم القادري بوتشيش (آخرون)، دور المثقف في التحولات التاريخية (الصفحات 397-422). بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- عبد اللطيف المتدين. (2017). المثقف والسلطة غير الشرعية، دور الفقهاء في دعم الاستبداد. تأليف إبراهيم القادري بوتشيش وآخرون، دور المثقف في التحولات التاريخية الكبرى (الصفحات 217-248). بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- فارس كامل نظمي. (2014). قياس الحرمان النسبي المدرك لدى العاطلين عن العمل في العراق. المجلة العربية للعلوم النفسية (41-42)، 108-120.
- محمد الطاهر بن عاشور. (1984). تفسير التحرير والتنوير (المجلد الجزء التاسع والعشرون). تونس: الدار التونسية للنشر.
- محمد عبد الكريم الحوراني. (2012). الاستبعاد الاجتماعي والثورات الشعبية: محاولة للفهم في ضوء نموذج معدل لنظرية الحرمان النسبي. المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، الخامس (الثاني)، 229-248.
- معتز سيد عبد الله. (1989). الاتجاهات التعصبية. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.